Distr.
LIMITED

E/ESCWA/WOM/2004/IG.1/CP.7
2 July 2004
ORIGINAL: ARABIC

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

المؤتمر الإقليمي العربي عشر سنوات بعد بيجين: دعوة إلى السلام
الدورة الثانية للجنة المرأة
اجتماع خبراء لمتابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (بيجين + ١٠)
الاجتماع الثاني للهيئة الاستشارية الإقليمية للمنظمات غير الحكومية
بيروت، ٨-١٠ تموز/يوليو ٢٠٠٤

الرد على الاستبيان الموجه إلى الحكومات بشأن تنفيذ منهاج عمل بيجين (١٩٩٥) ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة (٢٠٠٠) من جمهورية السودان

ملاحظة: طبعت هذه الوثيقة بالشكل الذي قدمت به ودون تحرير رسمي.

04-0297

المحتويات

مقدمة ١
أولاً- المرتكزات والمنطلقات ٢
ثانياً- الغاية ٣
ثالثاً- الأهداف ٣
رابعاً- السياسات ٤
خامساً- الأولويات ٤
سادساً- الآليات ٥
سابعاً- الوسائل ٥

مقدمة

في ظل اضطربت فيه الموازين واختلت القيم وبدأ ينساق نحو الإنهيار بات لازماً على المرأة السودانية أن تلعب دورها في التغيير الحضاري نحو الأفضل والأمثل من أجل ذاتها واسرتها ومجتمعها والناس أجمعين وذلك انطلاقاً من قيم الدين وكريم المعتقدات والأخلاق الفاضلة وتحقيقاً لمعاني الخلاقة على ظهر الأرض وهي ترسم طريقها انطلاقاً من هويتها التي استوعبت تعد الأديان والثقافات وهي تقدم كسبها بلون وطعم رائحة معلومة في إطار مفاهيمي للعدل والمساواة والشورى وكرامة الإنسان.

وشعارها امرأة سودانية مبادرة وقائدة ورائدة تعيش على الثرى وتطلع الى الثريا وفق مرجعيتها وثوابتها واعتزازها بذاتها ودينها ووطنها وحقها في الحياة.

ويأتي إعداد هذه الاستراتيجية بعد انتهاء المدى الزمني للاستراتيجية العشرية (١٩٩٢-٢٠٠٢م) والتي تظل موجهاتها وغايتها صالحة لربع القرن القادم، وتعتبر الاستراتيجية القومية الشاملة خطوة هامة ورائدة في إرساء دعائم الفكر الاستراتيجي في البلاد.

ورغم المكاسب والإنجازات التي تحققت في مجال المرأة والأسرة الا ان هنالك العديد من التحديات الممثلة في الآتي:

١- عدم وجود آلية لمتابعة ومراقبة التنفيذ لجميع برامج الاستراتيجية.
٢- عدم الإلمام بأهداف الاستراتيجية العشرية السابقة بسبب عدم تجزرها في القواعد ولم تنل حظها الإعلامي.
٣- شح الكوادر البشرية والموارد المادية.
٤- ضعف الأطر المؤسسية والآليات في مجال المرأة والأسرة.
٥- عدم تخصيص موارد وطنية كافية للعمل الاجتماعي.
٦- عدم تفعيل منظمات المجتمع المدني للمشاركة في مراحل إعداد وتنفيذ ومتابعة البرامج.
٧- ضعف التنسيق الأفقي والراسي وتضارب الاختصاصات.
٨- إحجام بعض المجتمعات عن إشراك المرأة في البنيات القاعدية الإدارية والتشريعية والسياسية.
٩- وجود بعض الممارسات السالبة التي تؤدي الى إحجام بعض المجتمعات عن تعليم البنات وكذلك زيادة نسبة التسرب بين الفتيات وخاصة في الريف.
١٠- عدم توفير البنيات الأساسية الكافية لتنفيذ البرامج وخاصة في المناطق المتأثرة بالحروب والنزعات المسلحة والعوامل الطبيعية من جفاف وتصحر وسيول.
١١- ضعف الوعي وقلة نشر الوعي بالمعلومات والتقنيات والمعينات وصعوبة استخدام العلوم والمعلومات والتكنولوجيا.

أولاً- المرتكزات والمنطلقات

١- **استصحاباً** للقيم الفاضلة والمبادىء والأعراف الحميدة والدعية الى المساواة العادلة بين الجنسين والكرامة الإنسانية والقدوة الحسنة والعالمية، وأن القيم والأخلاق هي سمات المرأة الصالحة ركيزة الأسرة والمجتمع الفاضل.

٢- **إهتداءاً** بقيم وتعاليم الدين الاسلامي وفي تحقيق المساواة العادلة بين الرجل والمرأة والنظرة الى الحقوق والواجبات المتبادلة مما يقتضي تفعيل واستكمال الإطار التشريعي المعزز لحقوق المرأة واتخاذ تدابير إيجابية لحماية الإنسان للمرأة.

٣- **انطلاقاً** من غايات ومقاصد مجتمعنا في بناء أمة موحدة متمدنة؟؟؟

٤- **استناداً** على مبادىء وموجهات الاستراتيجية القومية الشاملة لقطاع المرأة والبرامج الرئاسي الثاني والاستراتيجية القومية للسكان والخطة الوطنية للنهوض بالمرأة والاتفاقيات والمواثيق الدولية.

٥- **انطلاقاً** من كسب المرأة السودانية وما أحرزته من تقدم اجتماعي وسياسي واقتصادي وسعيه استكمالاً للبناء التشريعي وصون حقوق المرأة والأسرة وتعزيزاً لدورها في تعزيز دعائم السلام والتنمية.

٦- **تأكيداً** للمشاركة الفاعلة للمرأة في الشأن العام وقيامها بأدوارها المتعددة في التغيير والإصلاح نحو العالمية أخذاً وعطاءاً.

٧- **يقيناً** بضرورة الاستفادة من القدرات الإبداعية الكامنة لدى المرة لا بد من تهيئة بيئة قادرة وملائمة للقضاء على المفاهيم والعادات والتقاليد السالبة والضارة بالمرأة.

٨- **إدراكاً** لأهمية الإلتزام السياسي في بسط المساواة العادلة بين المرأة والرجل وضمان التمتع بالفرص المتكافئة وتوفير الموارد لسد الاحتياجات.

٩- **يقيناً** بأن المرأة والرجل سواء في الكرامة الإنسانية وتصديقاً بما جاءت به الأديان السماوية وكريم الأعراف من مبادئ سامية حفاظاً على حقوق الإنسان. مما يستلزم حماية حقوق الإنسان للمرأة لصون حريتها وتلبية حاجاتها دون التفرقة بين الجنسين.

١٠- **حرصاً** على تعزيز مشاركة المرأة في مسيرة بناء الأمة ونهضتها الشاملة وإنفاذها للاستراتيجيات وسياسات النهوض بالمرأة مما يقتضي بناء وإعادة الأطر المعنية للنهوض بالمرأة لمواكبة المتغيرات على كافة المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية.

١١- **اقتناعاً** بأن الحوار الاجتماعي والشراكة الخيرة هما السبيل لتعبئة الطاقات واستنهاض الهمم مما يؤكد تهيئة وتعزيز مناخ ديمقراطي للحوار الاجتماعي يشجع المبادرة والابتكار وروح الإبداع.

١٢- **ضماناً** لمجابهة التحديات والمتغيرات العالمية الاقتصادية وانعكاسات السالبة للعولمة مما يقتضي إقامة نظم الحماية لضمان الأمن الاجتماعي للعاملات في القطاع المنظم وغير المنظم.

١٣- **إيماناً** بأن الأسرة هي نواة المجتمع الفاضل والوحدة الأساسية ومستودع السكن والرحمة والاطمئنان فهي جديرة بالرعاية والحماية والمساعدة على أوسع نطاق وذلك عبر إحاطتها بالحماية التشريعية التزاماً بأحكام الأديان السماوية واتخاذ التدابير المؤسسية الداعمة لتعزيز دور الأسرة للاضطلاع بمسؤولياتها كاملة تجاه افرادها.

١٤- **تأكيد** لدور الدولة ومسئوليتها في حماية الأسرة من عوامل الضعف والانحلال والآثار السالبة للعولمة مما يحقق تماسك النسيج الاجتماعي وتحقيق الأمن والاستقرار في المجتمع عبر إحاطتها بالحماية التشريعية.

١٥- **بسط** روح الإبداع وتشجيع المبادرات والاعتراف بالتميز بين النساء إعداداً لتحديات العولمة وتأهيلاً للعالمية.

١٦- **تأكيداً** لدور المرأة في عملية السلام لا بد من إشراكها لتحقيق الوحدة الوطنية وفض النزاعات والتعايش السلمي لتحقيق الأمن والسلام الاجتماعي.

١٧- **تقوية** وتعزيز عملية التنسيق والتشاور والمشاركة في اتخاذ القرار بين المؤسسات الرسمية والطوعية وتنظيمات المجتمع المدني وبين المراكز والولايات.

ثانياً- الغاية

ترقية المرأة رسالياً وتمكينها اجتماعياً، سياسياً، اقتصادياً ثقافياً، وتقنياً راعية لأسرة متماسكة ونموذج يحتذي في ظل سودان يسوده العدل والمساواة والسلام والأمن.

ثالثاً- الأهداف

١- تحريك قطاع المرأة كمورد بشري هام في تحقيق التنمية الشاملة من أجل تمكينها اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً وتأهيلياً للعالمية.
٢- التأكيد على دور الأسرة كركيزة أساسية ومأوى طبيعي لأفراد المجتمع وإدارة لتحقيق الاستقرار وتعبئة طاقاتهم للمساهمة الفاعلة في المجتمع.
٣- ضمان التمتع بالفرص المتكافئة والعدالة في توزيع الموارد للنساء في المناطق الحضرية والريفية سداً للاحتياجات ووصولاً للمساواة العادلة.

٤- تفعيل واستكمال التشريعات التي تصون حقوق الانسان للمرأة وحمايتها من الانتهاك والتعدي التزاماً بما نصت به الأديان السماوية والأعراف الحميدة والمواثيق الدولية.
٥- تبني السياسات والتشريعات في الخطط والبرامج التنموية التي تساعد على مشاركتها وإدماج قضاياها في كافة القطاعات التنموية الاجتماعية والاقتصادية.
٦- إيجاد وتهيئة بيئة قادرة وملائمة للقضاء على المفاهيم والعادات والظواهر السلوكية السالبة والتي تعزز وترتقي بالمرأة من القيام بدور ريادي في التغيير والإصلاح والاضطلاع بأدوارها المتعددة.
٧- توفير حماية للأسرة ضد التحديات والانعكاسات السالبة للعولمة.
٨- زيادة مشاركة المرأة في عملية بناء السلام ونشر ثقافة السلام والتعايش السلمي.
٩- إيجاد أطر مؤسسية وآليات لتحقيق النهوض بالمرأة.
١٠- القضاء على الأمية وسط النساء على ألا تزيد نسبتها عن ٥٠% بحلول عام ٢٠٠٧م.
١١- تأكيد الاهتمام بالنساء والأطفال ذوات الحاجات الخاصة المتأثرات بالحروب والنزاعات المسلحة ومن ثم إدماجهن بالكامل في المجتمع.

رابعاً- السياسات

١- تعزيز ما تحقق للمرأة من حقوق وصونه من الانتهاك والتعدي.
٢- التطبيق العلمي للتشريعات التي سنت لمصلحة المرأة، واستكمال الإطار التشريعي المعزز لحقوقها.
٣- منح المرأة كل حقوقها التشريعية، والتوعية المستمرة بضرورة احترام الحقوق، بحسبانها جزءاً من العقيدة.
٤- محاربة العادات والتقاليد الضارة بالمرأة والمطففة لحقوقها، بالتربية والتوعية، وحث المرأة على التمسك بحقوقها، وعونها في ذلك.
٥- تعزيز القوانين التي تحمي المرأة العاملة وسن التشريعات اللازمة في كل مجالات العمل وبخاصة في القطاع غير المنظم.
٦- محو أمية المرأة الحضارية والأبجدية مع الاهتمام بتربيتها الدينية، وإتاحة فرص التدريب المهني لها في برامج محو أمية والتعليم الأساسي وتأكيد حقها المتساوي في التعليم وحثها على ممارسة هذا الحق استدراكاً للفجوة الماثلة في هذا المجال.

خامساً- الأولويات

١- الارتقاء بوظيفة المرأة في المجتمع وتأصيلها وتبني سياسات تتفق وأهمية هذه الوظيفة في ترقية الحاضر وبناء المستقبل.
٢- فتح آفاق جديدة للمرأة لمساعدتها لتكون عاملاً فاعلاً في التغيير الاجتماعي والسياسي والإقتصادي والثقافي.
٣- الأسرة نواة المجتمع ولا بد من حمايتها ورعايتها وتمكينها من القيام بوظائفها.

سادساً- الآليات

١- إنشاء آلية وطنية رفيعة المستوى للنهوض بالمرأة والطفل على أعلى صعيد تقديم المساعدات المالية والاستشارية الى الأجهزة الوطنية، وتعمل على:

- إنقاذ استراتيجيات النهوض بالمرأة ورعاية النشاط النسوي على المستوى القومي والولائي.
- تعزيز مكانة الأسرة وقدراتها ودعمها لتكون فاعلة في تأدية مسئولياتها ووظائفها تجاه أفرادها.

٢- تشجيع إنشاء المزيد من الاتحادات والروابط والجمعيات النسوية تيسيراً لتفجير طاقاتهن في كل مجالات الحياة كقوة منظمة ضاغطة.

سابعاً- الوسائل

١- تضمين احتياجات المرأة وقضاياها في كافة القطاعات التنموية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

٢- إتاحة الفرص المتكافئة للمرأة في العمل والانتاج والمشاركة في الشأن العام تأكيداً لعدل المجتمع وبسطاً للمساواة فيه.

٣- تبني السياسات والتشريعات لحماية ورعاية الأسر لتمكين المرأة من القيام بدورها ووظائفها.

٤- تحليل أوضاع المرأة لاتخاذ التدابير الملائمة لتحسين اوضاعهن الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.